

البند 6 من جدول الأعمال: تقرير لجنة العضوية إلى مجلس الأمناء

ملخص:

يضم هذا التقرير ملخصًا لبند جدول الأعمال التي نظرت فيها لجنة العضوية وناقشتها في اجتماعها المنعقد في 12 مايو 2022.

الإجراء المطلوب:

ينظر مجلس الأمناء في المتطلبات الفردية المدرجة تحت كل عنوان فرعي.

لجنة العضوية

تقرير إلى مجلس الأمناء

انعقد اجتماع لجنة العضوية في 12 مايو 2022 عن بُعد بحضور:

أعضاء اللجنة:

الأستاذة دنيا ناصر، رئيسة
الأستاذ يولوكبيك باتيرغاليف، عضو
الأستاذ أمادو باه، عضو
الأستاذة آن هندريكس جنكينز، عضوة
الأستاذة جوسي دوكر، عضوة
الأستاذ فينود كابور، عضو

بحكم المنصب:

الأستاذة إيلين ماكولغان، مستشارة قانونية فخرية
الدكتور ألفارو بيرميخو، المدير العام

سكرتاريا الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF):

الأستاذة ماري-إيفلين بيتروس-باري، مديرة إقليمية، أفريقيا
الأستاذة دونا دا كوستا مارتنيز، نائبة المدير الإقليمي، الأمريكتان والكاريبي
الأستاذة فدوى بخدة، مديرة إقليمية، العالم العربي
الأستاذ مصطفى جميل، المدير الإقليمي المساعد، العالم العربي
الأستاذة توموكو فوكودا، مديرة إقليمية، شرق آسيا وجنوب شرقها وأوقيانوسيا (ESEAO)
الأستاذة كارولين هيكسون، مديرة إقليمية، الشبكة الأوروبية
الأستاذة سونال مهتا، مديرة إقليمية، جنوب آسيا
الأستاذ أشيل توغبيتو، مدير، الحوكمة والاعتماد
الأستاذة كارين واتسون، مستشارة الاعتماد
الأستاذ أشيش كومار، كبير المستشارين التقنيين – دعم التطوير المؤسسي والحوكمة – بند جدول الأعمال ذو الصلة
الأستاذ براقين ناير، استشاري – بند جدول الأعمال ذو الصلة

مقررة المحضر:

الأستاذة كارولين ديكينسون

1. نتائج مراجعة الاعتماد

استعرضت لجنة العضوية نتائج الجمعيات الأعضاء الستة عشر التالية التي خضعت لمراجعة الاعتماد:

- تشاد – الجمعية التشادية لرفاه الأسرة
- غينيا بيساو – الجمعية الغينية لرفاه الأسرة
- النيجر – الجمعية النيجيرية لرفاه الأسرة
- جمهورية الكونغو الديمقراطية – جمعية رفاه الأسرة/الولادات المرغوبة
- ناميبيا – جمعية ناميبيا لتنظيم الأسرة
- الجزائر – الجمعية الجزائرية لتنظيم الأسرة
- أرض الصومال – جمعية أرض الصومال لصحة الأسرة
- رومانيا – جمعية التوعية الجنسية ومنع الحمل
- جمهورية سلوفاكيا – جمعية تنظيم الأسرة
- إسرائيل – جمعية إسرائيل لتنظيم الأسرة
- الصين – جمعية الصين لتنظيم الأسرة
- هونغ كونغ – جمعية هونغ كونغ لتنظيم الأسرة
- ساموا – جمعية ساموا لصحة الأسرة
- كيريباتي – جمعية كيريباتي لصحة الأسرة
- فانواتو – جمعية فانواتو لصحة الأسرة
- بنغلاديش – جمعية بنغلاديش لتنظيم الأسرة

مع ملاحظة أن هناك معايير لم تلتزم بها الجمعيات الأعضاء المذكورة أعلاه حتى الآن، وأن هذه الجمعيات تتخذ خطوات لتصحيح ذلك، لا يمكن حاليًا إعادة اعتماد الجمعيات الأعضاء في تشاد؛ غينيا بيساو؛ النيجر؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ناميبيا؛ الجزائر؛ أرض الصومال؛ رومانيا؛ جمهورية سلوفاكيا؛ إسرائيل؛ الصين؛ هونغ كونغ؛ ساموا؛ كيريباتي؛ فانواتو؛ وبنغلاديش وستظل أعضاء معتمدين تابعين للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، تحت مرحلة الاعتماد 2، دون تغيير في وضع عضويتها.

◀ **الإجراء المطلوب: أن يُحاط مجلس الأمناء علمًا بهذه المعلومات**

2. متابعة مراجعة الاعتماد

استعرضت لجنة العضوية تقارير التقدم الذي أحرزته الجمعيات الأعضاء الستة عشر التالية التي خضعت لمراجعة الاعتماد بموجب مرحلة الاعتماد الثالثة:

- الكاميرون – جمعية الكاميرون الوطنية لرفاه الأسرة
- زامبيا – جمعية زامبيا لتنظيم الأسرة
- جزر القمر – جمعية جزر القمر لرفاه الأسرة
- تنزانيا – Uzazi na Malezi Bora Tanzania
- سيراليون – جمعية سيراليون لتنظيم الأسرة
- موزمبيق – Associação Moçambicana para Desenvolvimento da Família
- مالي – الجمعية المالية لدعم الأسرة وحمايتها
- مصر – الجمعية المصرية لتنظيم الأسرة
- أندونيسيا – الجمعية الأندونيسية لتنظيم الأسرة
- جمهورية كوريا – جمعية كوريا للسكان والصحة والرفاه
- جزر كوك – جمعية جزر كوك لرفاه الأسرة
- ليتوانيا – Seimos Planavimo ir Seksualines Sveikatos Asociacija
- بلجيكا – الاتحاد البلجيكي للحقوق والصحة الجنسية والإنجابية
- جمهورية صربيا – الجمعية الصربية للحقوق الجنسية والإنجابية
- أفغانستان – الجمعية الأفغانية لإرشاد الأسرة
- نيبال – جمعية نيبال لتنظيم الأسرة

مع ملاحظة أن هناك معايير لم تلتزم بها الجمعيات الأعضاء المذكورة أعلاه حتى الآن، وأنها تتخذ خطوات لتصحيح ذلك، لا يمكن حاليًا إعادة اعتمادها. وينبغي أن تواصل المكاتب الإقليمية المعنية مراقبة تنفيذ خطط عمل المتابعة خلال الفترة المتفق عليها. وخلال تلك الفترة، سوف تبقى الجمعيات الأعضاء في الكاميرون؛ زامبيا؛ جزر القمر؛ تنزانيا؛ سيراليون؛ موزمبيق؛ مالي؛ مصر؛ ليتوانيا؛ بلجيكا؛ جمهورية صربيا؛

اندونيسيا؛ جمهورية كوريا؛ جزر كوك؛ أفغانستان؛ ونيبال أعضاء معتمدين تابعين للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، في إطار مرحلة الاعتماد 2، دون تغيير في وضع عضويتها.

الإجراء المطلوب: أن يُحاط مجلس الأمناء علمًا بهذه المعلومات

3. تغيير في الاسم

استعرضت لجنة العضوية تقريرًا بشأن تغيير اسم الجمعية العضو بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من: الجمعية الكورية لتنظيم الأسرة وصحة الأم والطفل في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

إلى: جمعية كوريا لصحة الأسرة

وبالإشارة إلى سبب تغيير الاسم، أوضحت الجمعية العضو أن:

عبارة "تنظيم الأسرة وصحة الأم والطفل" تشير أساسًا إلى صحة الأم والطفل، وليس صحة الشباب وكبار السن والمعاقين. في حين أن مصطلح "صحة الأسرة" يعني إعمال الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية لجميع الأفراد المشمولين بالأسرة التي تشمل الشباب والرجال والنساء والمعاقين والمسنين.

الإجراء المطلوب: أن يُحاط مجلس الأمناء علمًا بهذه المعلومات

4. الاستقلالات

1- أحاطت لجنة العضوية علمًا بالتقارير الواردة من الجمعيات الأعضاء في اليابان وإيران وتشير إلى استقلالتها من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF).

وفي حالة اليابان، نظرًا لتأسيس الجمعية العضو كجمعية مدمجة عامة، فإن المديرين مسؤولون ماليًا عن جميع الخسائر التي تتكبدها الجمعية، وبالتالي، فإنها غير قادرة على الوفاء بمعايير ومسؤوليات عضوية الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) خصوصًا ما يتعلق منها بمكافآت أعضاء المجلس ونسبة الشباب في المجلس. وهذه من حالات عدم الامتثال التي تمنعهم من الحصول على العضوية بالانتساب. وبناءً على ما تقدم، فإن مجلس مؤسسة جمعية اليابان لتنظيم الأسرة (JFPA) اتخذ قرار الاستقالة من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF).

ومع ذلك، أعربت جمعية اليابان لتنظيم الأسرة (JFPA) عن اهتمامها بأن تصبح شريكًا متعاونًا مع إقليم شرق آسيا وجنوب شرقها وأوقيانوسيا (ESEAOR). وفي إطار الحركة العالمية لضمان وتحسين إعمال الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية للجميع، تواصل جمعية اليابان لتنظيم الأسرة (JFPA) التزامها بدعم الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) وبرامجه في بلادها.

الإجراء المطلوب: أن يُحاط مجلس الأمناء علمًا بهذه المعلومات

2- أبلغت جمعية إيران لصحة الأسرة (FHAI) مكتب جنوب آسيا الإقليمي (SARO) التابع للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) في أكتوبر/نوفمبر 2021 بصعوبة استمرار ارتباطها مع IPPF بسبب قرار الحكومة الإيرانية إلغاء ترخيصها. وتم اتخاذ هذا القرار لأنهم يعتبرون العمل الذي تقوم به جمعية إيران لصحة الأسرة (FHAI) يتعارض مع قانون السكان الجديد الذي تم تمريره العام الماضي. ويفرض مشروع قانون "تجديد شباب السكان ودعم الأسرة"، الذي وقعه الرئيس الإيراني وأقره قانونًا في نوفمبر 2021، قيودًا على عمليات الإجهاض، ويحظر الإغراق وتوزيع وسائل منع الحمل المجانية في نظام الرعاية الصحية العامة في إيران.

وفشلت الجهود التي بذلها المدير العام والمدير الإقليمي، مكتب جنوب آسيا الإقليمي (SARO)، ليؤكدوا للحكومة على التزام الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) بتقديم الدعم للمضي قدمًا في إستراتيجية جمعية إيران لصحة الأسرة (FHAI) الشاملة التي تتماشى مع أولويات الرعاية الصحية في البلاد وإعادة تركيز استراتيجية تقديم خدمات جمعية إيران لصحة الأسرة (FHAI)، فشلت في إقناع الحكومة لاستعادة ترخيص جمعية إيران لصحة الأسرة (FHAI).

ويشارك مكتب جنوب آسيا الإقليمي (SARO) في عملية تقييم الوضع في إيران من خلال استشاري محلي وسوف يحدد منظمة جديدة لدعوتها إلى الشراكة التعاونية.

الإجراء المطلوب: أن يُحاط مجلس الأمناء علمًا بهذه المعلومات

5. تحديث بشأن رحلة أعضاء اتحاد تنظيم الأسرة في إقليم الكاريبي للحصول على العضوية بالانتساب

استعرضت لجنة العضوية التحديث الخاص بالعضوين المتبقين (غوادلوب ومارتينيك) التابعين لاتحاد تنظيم الأسرة في إقليم الكاريبي (CFPA)، وقد شرعا في رحلة الحصول على العضوية بالانتساب بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) بعد انفصال إقليم نصف الكرة الأرضية الغربي عن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF).

تعرضت المنظمتان لتأخيرات بسبب جائحة كوفيد-19 على المستوى الوطني أثرت على قدراتهما على التعامل مع الجهات الفاعلة لمعالجة التغييرات اللازمة لاستيفاء اشتراطات الطلب المقدم. وتوقف الاتصال بين المكتب الإقليمي والعضوين المنتسبين لبعض الوقت ولكن استأنف مرة أخرى بمساعدة المدير الإقليمي لإقليم إفريقيا. وتحقق المنظمتان تقدماً كبيراً. وسوف يُعرض طلبهما للحصول على العضوية بالانتساب للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) في اجتماع لجنة العضوية القادم.

← **الإجراء المطلوب: أن يُحاط مجلس الأمناء علمًا بهذه المعلومات**

6. تحديث بشأن ضم الفروع التابعة في إقليم الأمريكتين والكاريبي

استعرضت لجنة العضوية التحديث الخاص بالتقدم المحرز لضم الفروع التابعة في هذا الإقليم بعد انفصال إقليم نصف الكرة الأرضية الغربي عن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF).

وحددت إدارة الإقليم تسع منظمات إضافية للعضوية في أروبا؛ بوليفيا؛ البرازيل؛ الإكوادور؛ غويانا؛ هايتي؛ هندوراس؛ فضلاً عن غوادلوب ومارتينيك المذكورتين أعلاه.

وأكملت المنظمة في غويانا عملية العناية الواجبة؛ أما المنظمة الموجودة في هايتي فإنها بصدد إتمام عملية العناية المالية الواجبة؛ واتفقت المنظمات في هندوراس والبرازيل على بدء عملية العناية الواجبة.

وبالنسبة للإكوادور، تتوافق قوانينها الأساسية مع العديد من متطلبات الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، ولكن هناك مجالات رئيسية غير متوافقة معها، بما في ذلك عدم مشاركة الشباب في المجلس؛ حقوق التصويت للموظفين والموظفين الحاليين الذين يشغلون مناصب في المجلس؛ لا يوجد دليل على إشراك المجلس في الموافقة على الخطط والميزانيات والتقارير المالية. وقد تم الآن إدراج الأحكام ذات الصلة في وثائقهم القانونية لمعالجة معظم هذه الأمور.

تم انضمام اثني عشر عضواً شاباً مؤخراً وتم توجيههم وتدريبهم استعداداً ليكونوا مؤهلين كأعضاء في المجلس في انتخابات سبتمبر 2022.

وأُتاحت مذكرة التفاهم الخاصة بالشراكة التعاونية الموقعة مع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) لفريق المكتب الإقليمي للأمريكتين والكاريبي (ACRO) تقديم الدعم في عملية الإصلاح وعملية إعداد طلب العضوية.

وتشارك المنظمة البوليفية الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) في رؤيته ورسالته وقيمه. وتشمل قوانينها ولوائحها الداخلية الكثير من متطلبات القبول لدى الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF). ومع ذلك، كانت هناك بعض المجالات الرئيسية التي فيها قصور، بما في ذلك عدم مشاركة الشباب في المجلس؛ عدم وجود سجلات حديثة للعضوية؛ عدم وجود تعريفات واضحة لآلية عمل المجلس؛ عدم وجود سياسة تمنع تقديم مقابل للمتطوعين؛ عدم التوقيع على إقرار بخصوص تضارب المصالح؛ عدم وجود سياسة مكتوبة بشأن مسؤوليات المجلس؛ عدم وجود مراجعة لأداء الهيئة الحاكمة حسب لوائح تنظيمها.

وتمت معالجة معظم القضايا بإجراء تعديلات على الوثائق القانونية. وفي اجتماع الجمعية العامة غير العادية في شهر نوفمبر، تمت الموافقة على انضمام امرأة شابة كعضوة جديدة. وتنتهي ولاية المجلس في عام 2027، ولكن من المتوقع أنه بمجرد وجود منصب شاغر في المجلس، سيكون هناك مجموعة من الأعضاء الشباب يمكن من بينهم اختيار عضو شاب للمجلس وبالتالي الامتثال للشرط الخاص بوجود شباب في المجلس.

وعرض المكتب الإقليمي للأمريكتين والكاريبي (ACRO) الدعم وقدم أداة مرجعية لإجراء تقييم رسمي للمجلس. وتوجد الآن سجلات لأعضاء المنظمة وقد وقع أعضاء المجلس وكبار الموظفين على إقرارات تضارب المصالح.

← **الإجراء المطلوب: أن يُحاط مجلس الأمناء علمًا بهذه المعلومات**

7. تقييم أداء لجنة العضوية

استعرضت لجنة العضوية مذكرة تفاهم بشأن المراجعة السنوية لأداء لجان IPPF الدائمة والأعضاء منفردين والإجراءات اللاحقة وفقاً للجدول الزمني للجنة الترشيحات والحوكمة (NGC).

← **الإجراء المطلوب: أن يُحاط مجلس الأمناء علمًا بهذه المعلومات**

8. تعاقب فترات خدمة أعضاء لجنة العضوية

راجعت لجنة العضوية الورقة الخاصة بتعاقب فترات خدمة أعضاء لجنة العضوية. وسوف يجتمع الأعضاء لوضع خطة تضمن استيفاء عملية التعاقب في لجنة العضوية بناءً على التوجيهات المقدمة.

◀ **الإجراء المطلوب: أن يُحاط مجلس الأمناء علمًا بهذه المعلومات**

9. التوصية بالاعتماد

استعرضت لجنة العضوية نتائج مراجعة اعتماد الجمعيات الأعضاء في بوتسوانا؛ الكونغو؛ موريتانيا؛ فنلندا، وأوكرانيا، واتضح امتثالها الكامل جميعًا لمعايير عضوية الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) في إطار مرحلة الاعتماد الثالثة، وتوصي مجلس الأمناء بإعادة اعتماد جمعية بوتسوانا لرعاية الأسرة؛ والجمعية الكونغولية لرعاية الأسرة؛ والجمعية الموريتانية لرعاية الأسرة؛ واتحاد الأسرة في فنلندا (Väestöliitto)؛ والمنظمة غير الحكومية لصحة المرأة وتنظيم الأسرة كأعضاء كاملين في الاتحاد.

◀ **الإجراء المطلوب: موافقة مجلس الأمناء على هذه التوصية**

10. توصية بالإيقاف

راجعت لجنة العضوية الورقة الخاصة بالجمعية العضو في جيبوتي. وكان من المقرر أن تخضع هذه الجمعية العضو لمراجعة الاعتماد في النصف الأول من عام 2021 لكنها طلبت تأجيل الزيارة حتى النصف الثاني من العام. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، انهارت العلاقة بين مكتب تونس وهذه الجمعية العضو وطلبت الجمعية العضو الانضمام إلى إقليم أفريقيا التابع للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، بحجة أن المدير الإقليمي السابق وبعض موظفي مكتب تونس كانوا يضايقون الرئيس ولا يدعمون الجمعية العضو. ولم يتمكن القائمان بأعمال المديرين الإقليميين اللذين جاء لاحقًا من حل هذه المشكلة.

وأبلغت الجمعية العضو بأن فريق المراجعة سيتألف من ثلاثة أفراد من مكتب أفريقيا الإقليمي وعضو جديد في المكتب الإقليمي للعالم العربي. وطلبت الجمعية العضو أن يتكون فريق المراجعة من مكاتب لندن وأفريقيا الإقليمية. وبالرغم من التأكيد على أن مراجعة الاعتماد ستتم بشكل موضوعي والحاجة إلى خضوع الجمعية العضو للمراجعة قبل نهاية دورة اعتماد المرحلة 3 في ديسمبر 2021، رفضت الجمعية العضو تنفيذ هذه العملية. وبدلاً من ذلك، أبلغت الجمعية العضو الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) عبر البريد الإلكتروني بأن مجلسها قد اتخذ قرار الاستقالة من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) وأن محضر الاجتماع الذي أُخذ فيه هذا القرار سيتم تقديمه إلى لندن قريباً.

وبعد عدة رسائل تذكيرية بطلب نسخة من هذا القرار، أصر رئيس الجمعية العضو على أن تلك الخطوة المهمة تحتاج منهم عقد اجتماع مع المدير العام للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF). وتم عقد الاجتماع المطلوب في 16 فبراير 2022 مع التزام من الجمعية العضو بإرسال قرارهم الرسمي رسميًا بشأن الخضوع لمراجعة الاعتماد أو عدمه بحلول 20 فبراير 2022. وفي هذا الاجتماع، أوضحت الجمعية العضو أنهم بحاجة إلى الدعم من خلال الاعتماد، لأنه بسبب دوران طاقم العمل لم يعد هناك أي شخص في المنظمة على دراية بالعملية. وأكدت الجمعية العضو من جديد عدم قبول أي شخص من مكتب تونس في فريق مراجعة الاعتماد. وأكد لهم المدير العام أن الاعتماد سيكون موضوعيًا ونزيهاً، لكن الرئيس أشار إلى أنه سوف يتشاور مع مجلسه للحصول على رد نهائي فيما يتعلق بقبول زيارة مراجعة الاعتماد. وحتى الآن، لم يأت أي رد على الرغم من إرسال تذكيرات ودية بالموعد النهائي المحدد.

وحيث أن الجمعية العضو في جيبوتي، الجمعية الجيبوتية للمساواة ورعاية الأسرة (Association Djiboutienne pour l'Equilibre et la Promotion de la Famille)، قد أخفقت في التزامها بالخضوع لمراجعة الاعتماد، ونظرًا لضعف أدائها على مر السنين، يوصي المدير الإقليمي، لإقليم العالم العربي التابع للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، بإيقاف عضويتها في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF). ويؤيد المدير العام هذه التوصية.

وبعد أن راجعت لجنة العضوية هذه الحالة، توصي مجلس الأمناء بإيقاف عضوية الجمعية الجيبوتية للمساواة ورعاية الأسرة (Association Djiboutienne pour l'Equilibre et la Promotion de la Famille) في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF).

◀ **الإجراء المطلوب: موافقة مجلس الأمناء على هذه التوصية**

11. توصية بالفصل

1- قامت لجنة العضوية بمراجعة التوصية المقدمة من المدير الإقليمي، إقليم أفريقيا، التي أيدها المدير العام، ببدء عملية فصل جمعية السنغال العضو، الجمعية السنغالية لرعاية الأسرة (Association Sénégalaise pour le Bien Etre Familial)، من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF).

وقد تم إيقاف هذه الجمعية العضو منذ مارس 2021 بسبب تحديات مؤسسية مرتبطة بالحكومة والإدارة المالية. وأرسل المكتب الإقليمي طلبات في سبتمبر 2021 وفبراير 2022 إلى هذه الجمعية العضو للحصول على معلومات عن الإجراءات التي تُتخذ لحل المشكلات التي أدت

إلى إيقافها. ولم تستجب الجمعية العضو لطلب سبتمبر 2021 ولكنها استجابت لطلب فبراير 2022 بتأكيد أنها الجمعية العضو تؤدي مهامها جيداً، وأن المتطوعين تم انتخابهم بطريقة شرعية، وأن عقد المديرية التنفيذية لا يزال ساريًا (بالرغم من إيدانها باختلاس أموال). وكرروا أن موقفهم الأولي لم يتغير وأن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) يجب أن يتبع الديناميات الجديدة بهذه المنظمة.

وبعد الاطلاع على هذا التحديث، توصي لجنة العضوية بأن يبدأ مجلس الأمناء عملية فصل الجمعية السنغالية لرفاه الأسرة (Association Sénégalaise pour le Bien Etre Familial) من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF).

الإجراء المطلوب: موافقة مجلس الأمناء على هذه التوصية

2- تم إيقاف جمعية ليبيريا لتنظيم الأسرة منذ أغسطس 2021 بقرار من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) بسبب تقارير جنائية أفادت بالاشتباه بإساءة تصرفها بين الفترة من 2013 إلى 2018 في أموال بلغت 4,367,786.19 دولارًا أمريكيًا. ووافقت الجمعية العضو على خارطة طريق لتصحيح هذا الوضع لكنها لم تتمكن من تنفيذها.

ورد المدير التنفيذي لهيئة مكافحة الفساد في ليبيريا على رسالة مؤرخة في 21 أكتوبر 2021 تلقاها من مركز المساءلة والشفافية في ليبيريا بشأن مزاعم اختلاس الأموال العامة والسلوك غير الأخلاقي الموجهة لمسؤولين في جمعية تنظيم الأسرة في ليبيريا. وأفادت اللجنة في رسالتها بأن الشكوى قد سُجلت والتحقيقات جارية.

واستجابة للطلب المؤرخ في يناير 2022 الوارد من المكتب الإقليمي بأن تدعو الجمعية العضو إلى عقد اجتماع للمجلس لمناقشة رد الأموال التي أساءوا إدارتها، أشار رئيس الجمعية العضو إلى أن التدقيق الجنائي لم يعد من اختصاص اللجنة التنفيذية الوطنية إذ رُفعت القضية إلى الهيئة الليبيرية لمكافحة الفساد.

وفي فبراير 2022، أرسل المكتب الإقليمي رسالة إلى رئيس الجمعية العضو يطلب فيها تحديثًا بشأن خطة العمل الخاصة بسداد الأموال التي أساء إدارتها إلى الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) والجهات المانحة الأخرى. وتم إرسال تذكير بها في مارس 2022. ولم تُرد الجمعية العضو.

ونظرًا لما وقع من خرق لمعايير العضوية المعمول بها في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، ولعدم التماهي في الإضرار بسمعة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) وأصحاب المصلحة، يوصي المدير الإقليمي، إقليم أفريقيا التابع للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، بفصل جمعية تنظيم الأسرة في ليبيريا من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF). وأيد المدير العام هذه التوصية.

وبعد الاطلاع على هذا التحديث، توصي لجنة العضوية بأن يبدأ مجلس الأمناء عملية فصل جمعية ليبيريا لتنظيم الأسرة من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF).

الإجراء المطلوب: موافقة مجلس الأمناء على هذه التوصية

12. تحديث بشأن طلب الحصول على العضوية بالانتساب

استعرضت لجنة العضوية قيام مؤسسة أروبا لتعزيز الأبوة المسؤولة (Foundation for the Promotion of Responsible Parenthood of Aruba) بإعادة تقديم طلب للعضوية بالانتساب بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF). ويعود تقديم الطلب في الأصل إلى أكتوبر 2021، وكانت لجنة العضوية قد طرحت أسئلة تستوضح بها بعض الأمور قبل أن تقدم أي توصية. وبعد أن راجعت الطلب المعاد تقديمه، توصي لجنة العضوية بالموافقة على طلب مؤسسة أروبا لتعزيز الأبوة المسؤولة الحصول على عضوية منتسبة بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF).

الإجراء المطلوب: موافقة مجلس الأمناء على هذه التوصية

13. تحديث بشأن الإيقاف

راجعت لجنة العضوية التحديث الخاص بإيقاف جمعية كينيا العضو. وإذ تحيط لجنة العضوية علمًا باستمرار هذا الوضع وأن الأمر لا يزال معروضًا على المحكمة، وبتحديد الرابع من يوليو 2022 تاريخًا جديدًا للجلسة، فإنها توصي مجلس الأمناء بمواصلة إيقاف جمعية Family Health Options Kenya (جمعية كينيا لخيارات صحة الأسرة).

الإجراء المطلوب: موافقة مجلس الأمناء على هذه التوصية

14. التعديلات المقترحة على معايير العضوية ومسؤولياتها في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)

استعرضت لجنة العضوية التعديلات المقترحة على معايير العضوية وإجراءاتها على النحو المبين في معايير العضوية ومسؤولياتها في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF).

وبعد صدور [تقرير تقييم المرحلة 3 من الاعتماد](#)، تولت جهات تنسيق الاعتماد قيادة فرق بها خبراء في هذا الموضوع وأعضاء آخرين من جميع قطاعات السكرتاريا الموحدة والجمعيات الأعضاء ولجنة العضوية. وإجمالاً، قضى فريق مكون من 32 فرداً عدة أيام في العمل بلاكل لاقتراح التغييرات المطلوبة بناءً على التوصيات الواردة في تقرير التقييم.

وبعد تلقي التعليقات والملاحظات الواردة من فريق قيادة المديرين، تم إجراء المزيد من التعديلات على التغييرات المقترحة. وانتهى الأمر بخفض معايير العضوية، التي تشكل العمود الفقري لنظام الاعتماد، من 48 معياراً إلى 33 معياراً (والضوابط الأساسية من 201 إلى 153). وبفضل عملية الخفض، أصبح نظام الاعتماد أخف وأكثر مرونة خصوصاً مع اقتراح مفاده أن الأساس هو إجراء المراجعات عن بُعد ولكن بطريقة مختلطة (عن بُعد وفي الموقع)، عند الضرورة القصوى.

وللاطلاع على التعديلات المقترحة على معايير العضوية وإجراءاتها يرجى الرجوع إلى [معايير العضوية ومسؤولياتها في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة \(IPPF\)](#). وللإطلاع على مسودة الوثيقة التي وردت بها مراجعات لضوابط الاعتماد التي تقوم عليها معايير الاعتماد، يمكنكم الرجوع إلى [الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة: مركز الوثائق \(boardable.com\)](#).

ومن أهم نقاط المراجعة المقترحة:

• معايير القبول

التركيز على ضرورة إبراز التنوع في عضوية الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، وبالتالي تعزيز المرونة في قبول الأعضاء الجدد. وبالإضافة إلى ذلك، الترحيب بطلبات العضوية بالاتحاد التي تقدمها منظمات أخرى غير هادفة للربح كالمؤسسات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية أو المنظمات الخيرية، إلخ، العاملة في مجال الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية. وتنص الإجراءات أيضًا على "الامتثال بنسبة لا تقل عن 80٪" لشروط الحوكمة الرئيسية المنفحة والأحكام الدستورية في وقت تقديم الطلب ومنح الأعضاء الجدد *فترة سماح مدتها سنتان* للامتثال لباقي الأحكام بعد قبولهم.

• المعايير

- من المجالات الرئيسية التي تستوجب تعديل المعايير وضوابطها الأساسية:
- التركيز على المجالس القائمة على المهارات والخبرة العملية وإجراءات المساءلة؛
- إدراج عنصر الحماية والأمن على مستوى المعايير والضوابط؛
- إخراج التأثيرات البيئية من جودة الرعاية وإدراجها في اختصاصات الإدارة للنظر في تأثيرها العام على المنظمة؛
- تعزيز المعايير المالية؛
- تحسين ممارسات الموارد البشرية؛ بما في ذلك تعميم أسس الحماية؛
- الإستراتيجية والدعوة بما في ذلك مبادئ الاندماج والنوع.

سوف تُجرى مراجعة رسمية للاعتماد مرة كل أربع سنوات، وتُجرى مراجعة منتصف المدة بعد مرور 24 شهرًا. سوف تضم فرق المراجعة أعضاء من السكرتاريا والجمعيات الأعضاء (موظفين ومتطوعين) ويجوز الاستعانة باستشاريين محليين عند الضرورة؛ وستكون هناك مشاركة بين الأقران من الجمعيات الأعضاء لدعم الجمعيات الأعضاء عند الفصل في حالات عدم الامتثال.

توصي لجنة العضوية بموافقة مجلس الأمناء على تعديلات معايير العضوية ومسؤولياتها في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF).

◀ **الإجراء المطلوب: موافقة مجلس الأمناء على هذه التوصية**